E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/5/Add.2
3 July 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد: النزوح الجماعي والأشخاص المشردون

تقرير مقدم من ممثل الأمين العام السيد فرانسيس دينغ عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/٢٠٠٠

إضافة

يتشرف ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا بأن يحيل إلى اللجنة، وفقاً لقرارها ٥٣/٢٠٠٠ الذي يشجع على نشر المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي وتطبيقها في الحلقات الدراسية الإقليمية وغيرها من الحلقات الدراسية المعنية بالتشرد، ويشجع الممثل على مواصلة عقد هذه الحلقات الدراسية أو دعمها بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، التقرير الموجز عن حلقة العمل الإقليمية المعنية بالتشرد الداخلي في جنوب القوقاز، التي نظمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومشروع مؤسسة بروكنغز بشأن التشرد الداخلي، والمجلس النرويجي للاجئين، والمعقودة في تبليسي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠.

مرفق

تقرير موجز عن حلقة العمل الإقليمية المعنية بالتشرد الداخلي في جنوب القوقاز

(تبليسي، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠)

المحتويات

	الفقـرات	الصفحة
أولا - تقرير موجز	١ - ٢٠	x

التذييلات*

أولا - بيان المنظمات غير الحكومية الشريكة .....

ثانيا - جدول الأعمال .....

ثالثا - قائمة المشاركين .....

رابعا - ورقة معلومات أساسية .....

---

* يمكن الحصول عليها من ملفات الأمانة.

١- تعرض حوالي مليون شخص للتشرد القسري داخل بلدان جنوب القوقاز، بسبب النزاعات المسلحة والإثنية أساساً، وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية. وعلى العكس من حالة اللاجئين الذين يستطيعون الاعتماد على نظام قائم من الحماية والمساعدة الدوليتين، كثيرا ما يجد المشردون داخليا أنفسهم بدون مؤسسات مضمونة يلجأون إليها، على الرغم من أنهم يعانون أوضاعاً مماثلة من العسر والضيق تبعث على اليأس.

٢- وبغية تعزيز إيجاد حلول أكثر فعالية لمحنة المشردين داخليا في جنوب القوقاز، عُقد اجتماع رفيع المستوى في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ في تبليسي، بجورجيا، بناء على دعوة من ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا الدكتور فرانسيس م. دينغ. وكان من بين المشاركين موظفون من حكومات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا مسؤولون عن السكان المشردين؛ ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أكاديمية، وممثلون عن جماعات المشردين في البلدان الثلاثة؛ وممثلون من منظمات إقليمية، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية دولية؛ وخبراء دوليون.

٣- وعقدت حلقة العمل تحت رعاية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومشروع مؤسسة بروكنغز بشأن التشرد الداخلي، والمجلس النرويجي للاجئين.

٤- واستعرض المشاركون في حلقة العمل حالة التشرد الداخلي في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، ولا سيما عدد المشردين داخليا، وتكوين السكان المشردين، وأوضاعهم واحتياجاتهم، والدور الذي يمكن للحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات الدولية، أن تضطلع به من أجل معالجة هذه الشواغل.

٥- وأكد المشاركون على حالة الضعف والمشقات التي يعانيها المشردون داخليا. وغالبا ما يؤدي التشرد، بالإضافة إلى الصدمات العاطفية، إلى الانفصال عن أفراد الأسرة، وخسارة الفرص الاقتصادية، وتعطيل في التعليم والدراسة، وقطع الروابط الثقافية والاجتماعية. وشدد المشاركون، في حالة جنوب القوقاز، على ما تعرضت له هذه المنطقة من آثار سلبية للغاية نتيجة للتشرد الداخلي المطول، ودعوا الحكومات المعنية إلى التفكير بجدية في هذه النتائج. وعلى سبيل المثال، أشار عدد من المتكلمين إلى أن المشردين داخليا أصبحوا مهمشين داخل مجتمعاتهم، الأمر الذي يعوق قدرتهم على المساهمة في المجتمعات التي يعيشون فيها الآن مساهمة بناءة ومثمرة. كما أن للمستويات المرتفعة للفقر والبطالة في المنطقة تأثيراً غير تناسبي على المشردين داخليا. وأعرب أيضا عن القلق إزاء تزايد عدد الأطفال المشردين داخليا الذين يضطرون إلى اللجوء إلى التوسل أو حتى الإجرام. وأشار عدد من المتكلمين إلى أن عدد سكان بعض المناطق قد انخفض انخفاضا كبيرا مع زيادة الاتجاه نحو "التجانس الإثني". وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي استمرار غياب الحلول السياسية المستدامة للنزاعات إلى إعاقة إمكانيات العودة الآمنة والدائمة، ويديم حالة التشرد. كما تقوض هذه الأوضاع المطالبات التي قد تقدمها الدول في المستقبل بشأن

المشاركة في مؤسسات سياسية أوروبية مثل مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أدت هذه "النزاعات المجمدة" والصعوبات المرتبطة بمرحلة الانتقال الاقتصادي إلى استمرار "هجرة الأدمغة" أو مغادرة أكثر قطاعات المجتمع نشاطا من الناحية الاقتصادية، وأضعفت جاذبية المنطقة للاستثمارات الدولية وما قد ينجم عنها من فرص. وبعد سنوات عديدة من تقديم الإغاثة الإنسانية دون أن تلوح في الأفق نهاية قريبة للمشاكل الأساسية المؤدية إلى التشرد، تقوم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الآن بإعادة النظر في جهودها في مجال الإغاثة الإنسانية التي أفضت إلى اعتماد غير صحي على هذه الإغاثة. ويشعر بعض هذه المنظمات أنها لا تستطيع مواصلة تقديم مساعدة فعالة، وأنها وصلت إلى طريق مسدود بسبب الحالة السياسية المجمدة، بل إنها بدأت تشك في جدوى وجودها في المنطقة.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، ثمة غموض يكتنف الفرق بين اللاجئين والمشردين داخليا. فاللاجئون، بعكس المشردين داخليا، قد غادروا بلدهم الأصلي. وهم يستطيعون نظرا لوجودهم في الخارج، الاستفادة من الاطار القانوني والمؤسسي الدولي القائم الذي ينطبق عليهم. وبذلك فهم يتمتعون بهوية قانونية متميزة تمكنهم من الحصول على حماية الدولة التي لا يحملون جنسيتها. أما المشردون داخليا فيظلون داخل حدود بلدهم، الأمر الذي يعني أن المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالحماية والمساعدة تقع على عاتق حكومات بلدانهم. ومن حقهم، كمواطنين في بلدانهم، التمتع بالحماية الكاملة التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن القانون المحلي. بل إن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين في بلدهم، مما يعني أنه لا ينبغي التمييز ضدهم في أي حال من الأحوال بسبب تشردهم. غير أن للمشردين داخليا احتياجات خاصة ناجمة عن تشردهم. والاستجابة لهذه الاحتياجات تتطلب أحيانا اتخاذ تدابير خاصة من أجل كفالة إعمال حقوقهم. والمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي هي بمثابة دليل للحكومات وغيرها من الفعاليات ذات الصلة في المنطقة بشأن كيفية إعمال هذه الحقوق خلال جميع مراحل التشرد.

٧- ورحّب المشاركون في حلقة العمل بالمبادئ التوجيهية بوصفها إعادة تأكيد مفيدة للقانون الدولي النافذ، وصكا يقدم توجيهات واضحة حيثما يشتمل القانون الدولي القائم على حالات غير محددة بوضوح. ويتزايد قبول المبادئ التوجيهية على نطاق العالم والاعتراف بأنها اكتسبت مكانة وحجيّة دوليتين. وأثناء الاجتماع، أعرب عن الأمل في أن تتحول هذه المبادئ مع مرور الزمن لتصبح قانونا دوليا عرفيا.

٨- ومن بين المبادئ، نوقشت بدرجة من التفصيل المبادئ المتعلقة بعدم التمييز، والمساواة، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، والمشاركة السياسية، والعودة، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالمرأة والطفل. وتم التركيز بصورة خاصة على الحق في المشاركة السياسية. وأشار عدد من المتكلمين إلى الحالة في جورجيا، حيث يستطيع المشردون داخليا التصويت في الانتخابات الرئاسية والاقتراع على القوائم

البرلمانية على نطاق البلد، غير أنهم لا يستطيعون التصويت لاختيار ممثليهم المحليين في البرلمان والبلديات - أي أولئك الأقدر على تقديم المساعدة المباشرة لهم من أجل تحسين أوضاعهم الراهنة. ولوحظ أن موقف الحكومة يعكس القلق الظاهر، الذي أعرب عنه أيضا بعض المشردين داخليا، من أن التصويت على الصعيد المحلي، يفضي إلى تخلى المشردين داخليا عن حقهم في العودة إلى المناطق التي جاءوا منها. غير أنه تم التأكيد على أن الأمرين غير متنافيين، وأنه لا ينبغي تقييد حقوق المشردين داخليا بسبب تشردهم. وأعرب عدد من الأفراد في حلقة العمل عن رأي مفاده أنه ينبغي تعديل القانون بحيث يتمشى مع المعايير الدولية. كما أشير إلى مشاكل تتعلق بالمشاركة السياسية للمشردين داخليا في أذربيجان وأرمينيا، وهي مشاكل ناجمة عن مخلفات نظام تراخيص الإقامة (Propiska).

٩- وبصورة عامة، كانت مخلفات الفترة السوفياتية من التشريعات والممارسات، مثل نظام تراخيص الإقامة، كعوائق أمام التمتع الكامل بحقوق الملكية، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، وقيدت قدرة المشردين داخليا على المشاركة بسهولة في مشاريع الائتمانات الصغيرة. ونظراً إلى أن الحكومات في المنطقة كانت تمر بعملية تحول عن نوع من أنواع النظام الاقتصادي والسياسي إلى نوع آخر، فكذلك القوانين المتعلقة بالمواطنة، والملكية، والمشاركة السياسية، وحرية التنقل، واختيار مكان الإقامة، الأمر الذي أدى إلى مشاكل إضافية بالنسبة للمشردين داخليا. وأخيرا، لا ينبغي أن يشكل حق المشردين داخليا في العودة إلى مناطقهم الأصلية عائقا أمام إمكانية حصولهم على سكن أكثر ديمومة، وحقهم في التصويت لاختيار ممثليهم المحليين، وإمكانية إيجاد عمل في مناطق إقامتهم الحالية.

١٠- وتركز الاهتمام أيضا على مسألة رد الملكية نظرا للاعتراف المتزايد بأن هذا الجانب أساسي في عملية بناء السلام. ووصف عدد من المشاركين مختلف الوسائل التي يمكن بها تسوية مسائل الملكية. واستشهد بسوابق معينة مستقاة من سياق البوسنة والهرسك وغيرها من دول البلقان والتي قد تكون مفيدة في منطقة جنوب القوقاز. وأشير إلى أن على الدول واجب تعديل تشريعاتها بطريقة تسهل رد الملكية. وأبلغت حكومة جورجيا حلقة العمل بمشروع قانون جديد بشأن رد الملكية من شأنه تسهيل عودة الأشخاص المشردين بسبب النزاع بين جورجيا وجنوب أوسيتيا. ولاحظ عدد من المشاركين أهمية توزيع الأراضي كوسيلة لتسوية المشاكل المتعلقة بالملكية.

١١- وفي البلدان الثلاثة، تقع على عاتق النساء والأطفال الذين يشكلون أغلبية المشردين حصة غير تناسبية من العبء الناجم عن التشرد. وعلى سبيل المثال، تصل البطالة بين النساء إلى مستويات أعلى منها في حالة الرجال. وينقطع تعليم الأطفال. وتنعكس هذه المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في الحياة الأسرية. وأشار المشاركون إلى أن النساء اللواتي شملتهن دراسات استقصائية أجرتها منظمات غير حكومية ذكرن أن أولوياتهن هي التالية: فرص العمل، والقدرة على استخدام مهاراتهن، وتأمين ظروف سكنية دائمة وصحية، وفي الدرجة الأولى تأمين حياة

طبيعية لأطفالهن. وعلى الرغم من شعور النساء القوي المؤيد للعودة، فقد أعربن عن رغبتهن في التمتع بفرصة عيش حياة مثمرة في أماكن إقامتهن الحالية، الأمر الذي يدل مرة أخرى على أن الحق في العودة وممارسة الحقوق الأساسية الأخرى لا يمثلان أمرين متنافيين. وأعرب عدد من المشاركين عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تكون البرامج الإنمائية مقترنة بتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لكل من النساء والأطفال. واعتبر أن ذلك هام الآن بقدر ما كان بعد انتهاء الأعمال الحربية مباشرة، إذ أن العديد من الأطفال الذين لم يتلقوا هذه المساعدة من قبل قد بدأوا الآن يظهرون علامات تدل على الإصابة بصدمات. وينبغي بالفعل أن يمثل ذلك عنصرا أساسيا من الجهود الرامية إلى إعادة بناء البلدان المتضررة من جراء النزاعات. وأشير إلى الجهود الابتكارية التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، مثل "مخيمات السلام" التي تجمع بين الأطفال المشردين داخليا وغيرهم من الأطفال المتضررين من الحروب ممن ينتمون إلى مجموعات إثنية مختلفة، بغية تعزيز الحوار بين الثقافات وزيادة الوعي العام بأهمية المصالحة وبناء السلام.

١٢- واهتم العديد من المشاركين بموضوع العودة. وتؤكد المبادئ التوجيهية على أهمية القدرة على الاختيار بين العودة الطوعية وإعادة التوطين أو الإدماج في جزء آخر من البلد. غير أن المشاركين أشاروا إلى أنه في جنوب القوقاز، توجد لدى معظم المشردين داخليا رغبة قوية في العودة إلى أماكنهم الأصلية، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم رغبتهم في مكافأة مرتكبي المظالم التي يرون أنها لحقت بهم في الماضي. إلا أنه من المؤسف، كما أشير أيضا، أن جميع المحاولات الرامية إلى تسوية الأسباب الجذرية لمختلف النزاعات قد جُمّدت، الأمر الذي يجعل من غير المحتمل حدوث عمليات عودة دائمة وعلى نطاق واسع في المستقبل القريب.

١٣- وأشار عدد من المشاركين إلى أهمية وضع آلية من أجل استعراض مدى توافق ظروف المشردين داخليا في دول محددة مع المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية. كما أشار عدد من المشاركين إلى الحاجة إلى أطر قانونية وسياسية وطنية من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا. وأشير في هذا الصدد إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المبادئ التوجيهية كدليل لوضع هذه الأطر. وأشير أيضا إلى جدوى إدماج هذه المبادئ في التشريع الوطني وكفالة تطبيقها على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات. وفي هذا السياق، أظهرت المناقشة وجود اختلافات كبيرة في كيفية تعامل مختلف بلدان المنطقة مع مسألة التشرد الداخلي، فضلا عن وجود اختلافات في الحالات الفعلية ذاتها، بما في ذلك أسبابها ونتائجها. وتوجد في الوقت ذاته أوجه تشابه كبيرة.

١٤- وأشار بعض المشاركين إلى أنه قد يكون من المناسب اتباع نهج إقليمي لرصد المبادئ. وعلى سبيل المثال، يمكن إقامة مجلس إقليمي للخبراء من أجل رصد المبادئ التوجيهية. واقترح مشاركون آخرون أن تشمل الجهود الإقليمية ممثلي الحكومات، ولا سيما ممثلي الحكومات المحلية. ورأى مشاركون آخرون أن جميع أشكال الهجرة القسرية ينبغي أن تكون مشمولة، وأن يدرج التشرد الداخلي بوصفه عنصرا من العناصر داخل إطار إقليمي واسع النطاق يعنى بتسوية النزاعات، والاستقرار الاقليمي، والتقدم الاقتصادي، وتنمية المجتمع المدني. واقترح على وجه

الخصوص تقديم الدعم لاستمرار عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ من أجل مواصلة تعزيز تنمية القدرات المحلية وإقامة الشبكات فيما بين المنظمات غير الحكومية.

١٥- ومن المواضيع الأخرى التي هيمنت على حلقة العمل ما يتمثل في كيفية قيام المجتمع الدولي بصورة أفضل بتلبية احتياجات المشردين داخليا في المنطقة. ونظرا لتطاول حالة التشرد، فقد بدأت المنظمات الدولية بتخفيض مستويات المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المعنية. وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن مساعدة الإغاثة غير المصحوبة بمساعدة إنمائية لم تخدم المنطقة كما يجب. وكان ينبغي بدء مشاريع إنمائية في مرحلة مبكرة من أجل بناء القدرة على الاعتماد على النفس وسد الفجوة بين الاغاثة والتنمية. كما أشير إلى أن حالات الطوارئ الجديدة في العالم تنتقص من المستويات المرتفعة من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى جنوب القوقاز، وأن النزاعات المعلقة في المنطقة تخفض من الاهتمام بتمويل المشاريع الإنمائية من النوع المطلوب. ومن شأن اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الهجرة والتشرد الداخلي، المقرر عقده في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أن يكون مفيداً في تركيز انتباه المجتمع الدولي على محنة المشردين داخليا في جنوب القوقاز.

١٦- وتمثلت احدى المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمنطقة في "النهج الجديد لمساعدة المشردين داخليا في جورجيا"، الذي وصفته المنظمات الدولية في حلقة العمل. ويقوم "النهج الجديد" على مبادرة مشابهة تم الاضطلاع بها في أذربيجان، وهو عبارة عن شراكة ابتكارية فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، والبنك الدولي، وحكومة جورجيا. وهو يعترف بحق المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم بسلامة وكرامة. غير أنه في غياب هذه الظروف، يعترف بحق المشردين داخليا في أن يعاملوا معاملة جميع المواطنين. وبالتالي فهو يرمي إلى منح المشردين داخليا فرصة بناء المهارات وتحقيق مستوى من الاعتماد على النفس يمكنهم الاستفادة منه عند عودتهم إلى ديارهم - وهذه قدرات تتيحها المساعدة الموجهة نحو التنمية لا المعونة الإنسانية التقليدية. وتحقيقا لهذا الغرض، يجرى حاليا إنشاء صندوق يستخدم لأغراض مشاريع الائتمانات الصغيرة ومشاريع إعادة التأهيل الأخرى، وتراعى في إنشاء هذا الصندوق احتياجات الجنسين. والمقصود بهذا "النهج الجديد" أن يساعد على سد الفجوة القائمة بين الاغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وأن يكون بمثابة نموذج لكيفية قيام المجتمع الدولي على أفضل نحو بتلبية احتياجات المشردين داخليا في حالات النزاعات المجمدة. ويمكن تطبيق هذا النهج بشكل مفيد وشامل لجميع بلدان المنطقة.

١٧- وكان تعزيز المجتمع المدني من الوسائل الهامة الأخرى المحددة من أجل التصدي لمشكلة التشرد، وتعزيز الحلول، وتشجيع العمليات الانتقالية والتغير في المجتمع. وأصبحت المنظمات غير الحكومية المحلية تعمل بنشاط مع السكان المشردين في جميع أنحاء جنوب القوقاز، غير أنها تحتاج إلى مزيد من التدريب، والأموال، وإلى شراكات أمتن مع حكوماتها. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة إلى وضع تشريعات من أجل تشجيع وتسهيل عمل هذه

المنظمات وإزالة القيود المفروضة على أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظمات غير الحكومية المحلية إلى إقامة شراكات كاملة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص. بل لقد أعرب عن رأي مفاده أن على المنظمات غير الحكومية الوطنية أن تضطلع بالدور الرئيسي مع السكان المشردين داخليا في مجتمعاتها. وتحقيقا لذلك الغرض، قدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية سلسلة من المقترحات إلى حلقة العمل (انظر التذييل الأول). وتشمل هذه المقترحات نيّة إنشاء إطار مشترك لنشر المبادئ التوجيهية والترويج لها في جنوب القوقاز؛ وترجمة المبادئ التوجيهية إلى اللغات المحلية (وقد أصبحت متاحة باللغتين الأذربيجانية والجورجية) ووضعها في الشكل الأنسب للمجموعات المستهدفة؛ وبدء مشاورات إقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا؛ وإنشاء آليات رصد محددة الأقطار تستند إلى المبادئ التوجيهية من أجل تقييم حالات التشرد في المنطقة؛ وفتح حوار فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية بشأن المسائل المطروحة وما قد يترتب عليها من آثار على السياسة العامة.

١٨- وأحيط المشاركون في حلقة العمل علما بقاعدة البيانات العالمية بشأن المشردين داخليا التابعة للمجلس النرويجي للاجئين، والتي أنشئت من أجل دعم ولاية ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، والمساعدة في رصد تطبيق المبادئ التوجيهية. وتم تشجيع المشاركين على تبادل المعلومات وإقامة شبكات من أجل كفالة استخدام الموارد المتاحة بفعالية. وتمت دعوتهم أيضا إلى تبادل المعلومات مع قاعدة البيانات بغية المساعدة في تعزيز الوعي الدولي بالحالة في جنوب القوقاز. ويتسم توافر المعلومات المستكملة بشأن التشرد الداخلي في المنطقة بأهمية أساسية لجهود الدعوة المحلية والإقليمية والدولية.

١٩- كما تم إطلاع حلقة العمل على الجهود الحكومية المبذولة فيما يتصل بالمشردين داخليا في كل بلد من البلدان المعنية. واعتُبر أن بعض المبادرات الحكومية هي مبادرات واعدة، خاصة الاستعداد المعلن لتنقيح السياسات والتشريعات الحالية المتصلة بالمشردين داخليا، ونيّة في إقامة أطر تعاونية أفضل مع المنظمات غير الحكومية. غير أنه أشير إلى أن الموارد المحدودة تقيد الجهود الحكومية وتجعل التعاون مع المجتمع الدولي أمراً أساسياً. ووجد المشاركون على وجه الخصوص أن دور المنظمات الدولية والإقليمية يظل حاسما في عدد من المجالات الرئيسية:

- الدعوة إلى تعزيز حقوق المشردين داخليا؛
- تقديم المشورة إلى الحكومات بشأن أفضل الممارسات؛
- تعبئة الموارد عن طريق مجتمع المانحين بغية تكميل الجهود الوطنية؛
- تعزيز التنسيق بين الحكومات للدعم المقدم للمشردين داخليا؛

- تعزيز التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات المجمدة في المنطقة.

٢٠- وفيما يتعلق بالحلول السياسية، أكد المشاركون على أن المساعدة الإنسانية والإنمائية لا يمكن أن تحل أبداً محل الحاجة إلى تسوية النزاعات التي تؤدي إلى التشرد. فالواقع أنه في غياب الإرادة السياسية اللازمة لتسوية هذه النزاعات، ستستمر الحالة العسيرة القائمة بالرغم من الجهود الأخرى المبذولة.

- - - - -